A/68/442/Add.1

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨–٢٠١٧)

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جولييت **هاي** (نيوزيلندا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال (انظر A/68/442 الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٣٢ و ٤٠ المعقودتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين ذوي الصلة (A/C.2/68/SR.32 و 40).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/68/L.3 و A/C.2/68/L.57

٢ – في الجلسة ٣٢، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨–٢٠١٧)“ (A/C.2/68/L.3)، وفيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/68/442 و Add.1 إلى 3.

13-61347 (A)   171213   171213

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قرارها ٦٧/٢٢٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”**وإذ تشير** إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا والذي يهدف أساسا إلى تأهيل نصف عدد البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا لاستيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وقرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون ’الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية‘،

”**وإذ تحيط علما مع التقدير** بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٣٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون ’التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل‘،

”**وإذ تشير** إلى توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والمتعلق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتصل بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بشكل المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في عام ٢٠١٠ وإلى وثيقته الختامية، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي نظمت في عام ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تسلم** بأهمية القضاء على الفقر باعتباره هدفا من الأهداف الرئيسية للعمليات الجارية فيما يتصل بعمليات متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية من نواح عدة منها قدرة البلدان النامية على حشد الموارد من أجل التنمية، وإذ تقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وإذ تسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة،

”**وإذ يساورها القلق** من أنه، بعد بلوغ منتصف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، وبخاصة في بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان هذا التقدم متباينا ولا يزال عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل النساء والأطفال أكثر الفئات تضررا،

”**وإذ تسلم** بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

”**وإذ يساورها القلق** من أن الفقر وانعدام المساواة مشكلتان عالميتان، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره،

”**وإذ تعيد تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على نحو منصف شامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع،

”**وإذ تعيد أيضا تأكيد** أن المرأة تساهم بقدر كبير في الاقتصاد وأنها من المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر وانعدام المساواة عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل وفي المجتمع المحلي وفي مكان العمل وأن تمكين المرأة عامل بالغ الأهمية في القضاء على الفقر،

”**وإذ تسلم** بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تساهم في تأنيث الفقر،

”**وإذ تسلم أيضا** بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢، وهو ثاني انخفاض لها خلال عامين متتاليين، وإذ تحيط علما بالأثر المالي المترتب على ذلك في العديد من البلدان النامية، وإذ تدعو إلى عكس مسار هذا الانخفاض والوفاء على نحو عاجل بهذا الالتزام تجنبا لازدياد ارتباك الأمور واشتداد حدته، لا سيما في أقل البلدان نموا،

”**وإذ تؤكد** الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

”**وإذ تشير** إلى خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) المقدم في إطار موضوع ’القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى‘؛

”٢ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

”٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتلتزم في هذا الصدد بالعمل على سبيل الاستعجال على تخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع؛

”٤ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة أن يتولى كل بلد المسؤولية في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الاستراتيجيات المتعلقة بتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والسيادة الوطنية؛

”٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع لأنهما يؤثران سلبا في التنمية المستدامة؛

”٦ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع تأكيد أهمية معالجة أسباب الفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة مترابطة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

”٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

”٨ - **تشدد** على أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن يحفز على بذل الجهود للقضاء على الفقر وأنه يوفر مزايا عدة منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات التقنية وحشد الموارد وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد فرص العمل؛

”٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع معالجة الأسباب الجذرية للفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة مترابطة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

”١٠ - **تؤكد** أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

”١١ - **تقر** بأن القضاء على الفقر يمثل تحديا معقدا، وتشدد على ضرورة أن تتحرك منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر، انطلاقا من الأولويات الوطنية وأن تعمل بطريقة متكاملة منسقة متسقة، كل في نطاق ولايتها، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي يقوم عليها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

”١٢ - **تسلم** بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة الأخرى وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمتها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

”١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة

الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

”١٤ - **تسلم** بالضرورة الملحة للتصدي للفقر والجوع والأمن الغذائي، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعما للتنمية الزراعية والريفية ولإنتاج الأغذية والإنتاجية الغذائية بما يشمل صغار المنتجين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا؛

”١٥ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات المعنية والأفراد الذين يعنيهم الأمر على تعزيز التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر عن طريق التبرع إلى الصناديق المعنية بالقضاء على الفقر القائمة على نطاق المنظومة؛

”١٦ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد المنصف الشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

”١٧ - **تعيد تأكيد** ضرورة أن تعزز خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

”١٨ - **تعيد أيضا تأكيد** أن القضاء على الفقر، باعتباره أكبر تحد عالمي وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن يتصدر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يكون من أهدافها الرئيسية؛

”١٩ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي من أجل اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وتشدد، آخذة في اعتبارها أن انعدام المساواة يؤدي إلى انتشار الفقر، على أهمية تحسين سبل الحصول على تعليم جيد ورعاية صحية وحماية اجتماعية جيدتين؛

”٢٠ -**تسلم** بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية إلى النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في وضع تدابير تكميلية تجسد على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد؛

”٢١ - **تسلم** بضرورة أن يظل القضاء على الفقر من خلال تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين أن يركز عليها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأن يسعى الجهاز في برامجه ومشاريعه الإنمائية إلى التصدي لهذا التحدي العالمي الأكبر باعتباره الهدف الأساسي لتلك البلدان؛

”٢٢ - **تدعو** جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تعالج أوجه عدم المساواة إنصافا لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير معلومات يستفاد بها في المناقشات التي تبحث سبيل المضي قدما في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تجميعا لهذه الممارسات الجيدة؛

”٢٣ - **تكرر دعوتها** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

”٢٤ - **تعيد تأكيد** ضرورة إيلاء الأولوية العليا لنظرها في مسألة القضاء على الفقر، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في القرار ٦٣/٢٣٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إسهاما منها في العقد الثاني، أي عقد اجتماع للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

”٢٥ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل الكريم للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو

في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

”٢٦ - **تحث** الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل كريم منتج، وتؤكد في هذا السياق ضرورة وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل؛

”٢٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتشجيع على تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين سبل الحصول على التمويل والتمويل البالغ الصغر والائتمانات وإزالة العوائق التي تحول دون الاستفادة من الفرص وتعزيز القدرات المنتجة وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، وفي بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ فيما يتعلق بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني؛

”٢٨ - **تحث** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٢٩ - **تحث أيضا** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، دعما لأهداف العقد الثاني؛

”٣٠ - **تهيب** بمنظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقوم، وفقا لولايتها، بإيلاء أولوية قصوى

للقضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

”٣١ - **تهيب** بالدول الأعضاء والجهات المعنية أن تعالج مسألة القضاء على الفقر عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٣٢ - **تشجع** على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

”٣٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)‘ في إطار البند المعنون ’القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.“.

٣ - وفي جلستها ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/C.2/68/L.57)، قدمته نائبة رئيس اللجنة، السيدة وانا ريبيديا (رومانيا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.3.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلِغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/68/L.57 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي جلستها ٤٠ أيضا، أدلت نائبة الرئيس (رومانيا) ببيان صوبت خلاله شفويا مشروع القرار .

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/68/L.57، بصيغته المصوبة (انظر الفقرة ٩).

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الهند ببيان (انظر A/C.2/68/SR.40).

٨ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/68/L.57، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.3 مشروع قرارهم.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨–٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٧/٢٢٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية[(١)] وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد[(٢)] ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٤)]،

وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١–٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[(٥)] الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا والذي يهدف أساسا إلى تأهيل نصف عدد البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا لاستيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وقرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون ”الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية“،

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) تستخدم تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، منذ عام ٢٠٠٨، خط فقر قدره ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩–١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

وإذ تحيط علما مع التقدير بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة[٦] وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٣٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون ”التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٨/١ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والمتعلق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المتصل بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى قرارها ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بشكل المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في عام ٢٠١٠ وإلى وثيقته الختامية[٩]، وإلى المناسبة الخاصة التي نظمت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى وثيقتها الختامية[١٠]،

وإذ تسلم بأهمية القضاء على الفقر باعتباره هدفاً من الأهداف الرئيسية لعمليات المتابعة الجارية لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم أيضاً بالضرورة القصوى للقضاء على الفقر لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلباً في التنمية من نواح عدة منها قدرة البلدان النامية على حشد الموارد من أجل التنمية، وإذ تقر

---

(٦) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٩) القرار ٦٥/١.

(١٠) القرار ٦٨/٦.

بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وإذ تسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة،

وإذ يساورها القلق من أنه، بعد بلوغ منتصف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، وبخاصة في بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان هذا التقدم متبايناً ولا يزال عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل النساء والأطفال أكثر الفئات تضرراً،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ تسلم أيضا بأن الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك جملة أمور منها تحويل الأموال والأصول بصورة غير مشروعة، يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية وإذ تشدد على ضرورة إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية،

وإذ يساورها القلق من أن الفقر واللامساواة مشكلتان عالميتان، وإذ تؤكد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره،

وإذ تعيد التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع،

وإذ تعيد أيضاً التأكيد على أن المرأة تساهم بقدر كبير في الاقتصاد وأنها من المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر واللامساواة عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل وفي المجتمع المحلي وفي مكان العمل وأن تمكين المرأة عامل بالغ الأهمية في القضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بمن في ذلك النساء والأطفال والشباب والسكان والشعوب الأصلية والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة،

وإذ تسلم أيضا بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تساهم في تأنيث الفقر،

وإذ تسلم كذلك بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء انخفاض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢ للعام الثاني على التوالي، وإذ تدعو إلى عكس مسار هذا الانخفاض،

وإذ تقر بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب بل مكمِّلاً له بالأحرى وإذ تسلم بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تقر أيضاً بأن إرساء إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق نمو اقتصادي مطرد منصف شامل للجميع، بالاستناد إلى توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمران ضروريان للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشير إلى خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار موضوع ”القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى“[١١]؛

---

(١١) A/68/183.

٢ - **تعيد التأكيد** على أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **تعيد أيضا التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتلتزم في هذا الصدد بالعمل على سبيل الاستعجال على تخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع؛

٤ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة أن يتولى كل بلد المسؤولية في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الاستراتيجيات المتعلقة بتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والسيادة الوطنية؛

٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع لأنهما يؤثران سلباً في التنمية المستدامة؛

٦ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع تأكيد أهمية معالجة أسباب الفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة مترابطة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٨ - **تشدد** على أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن يحفز على بذل الجهود للقضاء على الفقر وأنه يوفر مزايا عدة منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات التقنية وحشد الموارد وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد فرص العمل؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع معالجة الأسباب الجذرية للفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة مترابطة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

١٠ - **تؤكد** أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

١١ - **تقر** بأن القضاء على الفقر يمثل تحديا معقداً، وتشدد على ضرورة أن تتحرك منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر، انطلاقاً من الأولويات الوطنية وأن تعمل بطريقة متكاملة منسقة متسقة، كل في نطاق ولايتها، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي يقوم عليها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

١٢ - **تسلم** بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة الأخرى وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمتها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٤ - **ترحب** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل عقد المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان

التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة، وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة على نحو تام؛

١٥ - **تسلم** بالضرورة الملحة للتصدي للفقر والجوع والأمن الغذائي، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعما للتنمية الزراعية والريفية ولإنتاج الأغذية والإنتاجية الغذائية بما يشمل صغار المنتجين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً؛

١٦ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات المعنية والأفراد الذين يعنيهم الأمر على تعزيز التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر عن طريق التبرع إلى الصناديق المعنية بالقضاء على الفقر القائمة على نطاق المنظومة؛

١٧ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

١٨ - **تعيد تأكيد** أهمية القضاء على الفقر باعتباره هدفاً من الأهداف الرئيسية لعمليات المتابعة الجارية لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

١٩ - **تعيد أيضاً التأكيد** على أن القضاء على الفقر، باعتباره أكبر تحد عالمي وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن يتصدر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٠ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي من أجل اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجهاً نحو التنمية للتغلب على الفقر، وتشدد، آخذة في اعتبارها أن انعدام المساواة يؤدي إلى انتشار الفقر، على أهمية تحسين سبل الحصول على تعليم جيد ورعاية صحية وحماية اجتماعية جيدتين؛

٢١ - **تسلم** بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية إلى النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في وضع تدابير تكميلية تجسد على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد؛

٢٢ - **تسلم** بضرورة أن يظل القضاء على الفقر من خلال تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين أن يركز عليها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

وأن يسعى الجهاز في برامجه ومشاريعه الإنمائية إلى التصدي لهذا التحدي العالمي الأكبر باعتباره الهدف الأساسي لتلك البلدان؛

٢٣ - **تدعو** جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تعالج أوجه عدم المساواة إنصافاً لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير معلومات يستفاد منها في المناقشات التي تبحث سبيل المضي قدماً في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تجميعاً لهذه الممارسات الجيدة؛

٢٤ - **تكرر دعوتها** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

٢٥ - **تعيد تأكيد** ضرورة إيلاء الأولوية العليا لنظرها في مسألة القضاء على الفقر، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في القرار ٦٣/٢٣٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إسهاماً منها في العقد الثاني، أي عقد اجتماع للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

٢٦ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل الكريم للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصاً حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٢٧ - **تحث** الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل كريم منتج، وتؤكد في هذا السياق ضرورة وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل؛

٢٨ - **تشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتشجيع على تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين سبل الحصول على التمويل والتمويل البالغ الصغر والائتمانات وإزالة العوائق التي تحول دون الاستفادة من الفرص وتعزيز القدرات المنتجة وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، وفي بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ فيما يتعلق بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني؛

٢٩ - **تشجع** الدول الأعضاء على تحسين نظم الحماية الاجتماعية القائمة وعلى مواصلة وضع وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استناداً إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣٠ - **تحث** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣١ - **تحث أيضاً** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[١٢]، دعماً لأهداف العقد الثاني؛

٣٢ - **تؤكد** أن آثار الكوارث الطبيعية والنزاعات تعيق بشدة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يولي الأولوية لمعالجتها؛

٣٣ - **تهيب** بمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقوم، وفقاً لولاياتها، بإيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر،

---

(١٢) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

٣٤ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٣٥ - **تشجع** على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ في إطار البند المعنون ”القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.